عبدالله المحري مترئسا الجلسة بحضور م.منال العصفور وحسين العجمي ود.فهد بورقبة وخالد سعد وأحمد الجويسري

وليد الدغر وفهد الخنين وسعود الكندري (فريال حماد)

خلال جلسة غير عادية لتصبح مساحتها 2,888,904 م² لتسهيل التعاون بين الكويت والصين في مجال البنية التحتية

«البلدي»: توسعة محطة كبد الشمالية في «الصليبية الزراعية»

■ المجلس وافق على تسليم 3 مواقع لسكن العمالة الوافدة في «الشدادية» لوزارة المالية ■ الموافقة على طلب «الخارجية» إعادة تنظيم جزء من قطعة 1 بالضاحية الديبلوماسية

م.فرح الرومي وم.علياء الفارسي وم.منيرة الأمير

عبدالله العنزي

ناصر الجدعان ونصار العازمي

م.إسماعيل بهبهاني

بداح العنزي

وافق المجلس البلدي خلال جلسته غير العادية أمس برئاسة عبدالله المحري على توسعة محطة كبد الشمالية في القطعة 12 بمنطقة الصليبية الزراعية لتصبح المساحة الإجمالية للموقع بعد التوسعة نحو 2,888,904,514 م2، وذلك كخطوة لتسهيل التعاون بين الكويت والصين في مجال البنية التحتية شريطة أخذ موافقة المؤسسة العامة للرعاية السكنية على التوسعة المطلوبة للمحطة قبل التسليم وتقديم دراسة شاملة لتقييم المردود البيئي والاجتماعي للمشروع معتمدة من الهيئة العامة للبيئة، والالتزام باشتراطاتها.

وكانت الجلسة قد بدأت أعمالها بمناقشة بند الرسائل الواردة، حيث وافق المجلس على كتاب وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري بشأن الاعتراض على عدد من القرارات، والتي شملت:

● الاقتراح المقدم من نائب رئيس المجلس البلدي خالد المطيري، بشأن إضافة نشاط غسيل وتلميع السيارات إلى الأنشطة المتاحة بمناطق أبوفطيرة «أسواق القرين» ـ العارضية الحرفية لمخالفته للرأي الفني وفقا للأسباب الواردة بكتاب الجهاز التنفيذي.

● طلب السماح بترخيص استغلال مساحة على الرصيف لوضع برادات المرطبات والمياه لنشاط: بقالة ـ مواد غذائية ـ سوق مركزي للمواد الغذائية بالتعديل على القرار الوزاري 30/2021 لمزيد من الدراسة والنظر في إدراج المقترح ضمن مشروع دراسة لائحة إشغالات الطرق المعد من قبل الجهاز التنفيذي.

● اقتراح العضو ناصر الجدعان لاستحداث مدخل مؤقت لمنطقة الرميثية من الطريق التخديمي لطريق الفحيحيل مقابل قطعة 12 لمخالفته الرأي الفني.

● القرار بشأن الموافقة على التعديلات على لائحة الإعلانات.

ووافق «البلدي» على إحالة موضوع تمديد عقد المناقصة والخاص بأعمال ردم نفايات الأنقاض في مواقع الردم في البلدية إلى الإدارة القانونية لإعداد تقرير إلى المجلس بعد إجراء التحقيق بهذا الأمر.

وانتقل المجلس لمناقشة بند الردود على أسئلة الأعضاء والمتضمن التالي:

● الرد على سؤال العضو م.منيرة الأمير بشأن أسئلة لمتابعة ما تم من إجراءات لتطبيق القرارات الصادرة حول مقترحاتها.

● أبقى المجلس على جدول أعماله الرد على سؤال العضو عبدالله العنزي بشأن موقع الحزام الشجري المقرر تنفيذه حول مدينة المطلاع السكنية.

● إبقاء الرد على سؤال العضو د.حسن كمال بشأن الإعلانات الإلكترونية في لائحة الإعلانات على جدول الأعمال.

ووافق المجلس على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تخصيص مسار لخدمات المياه لتغذية مركز بيانات «غوغل كلاود»، كما تمت الموافقة على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تخصيص مسار لخدمات المياه بمنطقة الصليبية الصناعية قطعة رقم 1.

وأقر المجلس طلب شركة الكويت الوطنية الكويتية تعديل قرار لجنة شؤون البلدية بتخصيص موقع إيواء ناقلات المنتجات البترولية التابع لشركة البترول الوطنية الكويتية في منطقة صبحان ضمن القطعة رقم 11 لاستغلال 8450 م2 لاستعماله مباني إدارية.

ووافق على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة تخصيص مسار كيبلات أرضية لتغذية محطة التحويل رقم 1 بمنطقة جنوب المطلاع عن المحطة 4Z MUTL.

واعتمد «البلدي» طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري توسعة مواقف السيارات السطحية العامة في منطقة صباح السالم قطعة 2، كما أقر طلب وزارة الخارجية على إعادة تنظيم جزء من قطعة رقم 1 من الضاحية الديبلوماسية، كما وافق على طلب إحدى الشركات إعادة تنظيم عدد من القسائم في المرقاب قطعة 3.

3 مواقع للعمالة الوافدة

ووافق المجلس على طلب وزارة المالية تعديل قرار المجلس البلدي الخاص بتخصيص 3 مواقع في «الشدادية» ضمن محافظة الأحمدي لإقامة مجمعات سكنية خاصة بالعمالة الوافدة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء لتسليمها لوزارة المالية ـ إدارة أملاك الدولة ـ لاستغلالها الاستغلال الأمثل وفقا للنصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، وذلك تنفيذا للبند (ثالثا) من قرار مجلس الوزراء المتخذ بتاريخ 2024/8/13.

واعتمد المجلس الموافقة النهائية على إعادة تنظيم عدد من القسائم في منطقة القبلة قطعة رقم 13، وقرار المجلس البلدي بشأن بتخصيص موقع مسجد ومواقف سيارات في منطقة النعيم قطعة 1 محافظة الجهراء.

اقتراحات الأعضاء

وأحال المجلس اقتراحات الأعضاء التالية إلى الجهاز التنفيذي للدراسة:

● الاقتراحان المقدمان من العضو م.علياء الفارسي، الأول بشأن تحديد مواقع وتخصيصها بهدف إنشاء مواقف للقوارب الصغيرة بما يقارب 16 ـ 40 قدما، والثاني بشأن فرض رسوم مقابل إدارة النفايات البلدية للقطاعات الخاصة والتجارية في موقع التخلص والمعالجة.

● الاقتراح المقدم من العضو عبدالله العنزي بشأن طرق جديدة تربط الطرق الرئيسية بمشروع النعايم الإسكاني.

المعتذرون

اعتذر عن عدم حضور الجلسة غير العادية أمس كل من:

● خالد المطيري ● د.حسن كمال ● فهد العبدالجادر

ورفض المجلس طلب تحويل استعمال عدد من العقارات في قطعة 91 بالجهراء.

ووافق على طلب وزارة الشؤون الإسلامية موقع مسجد ومواقف سيارات وسكن إمام ومؤذن عائلي باستقطاع مساحة من الحيازة الزراعية رقم 1 قطعة 5 في العبدلي الزراعية.

أكدت أن الأراضي مورد سيادي يجب إدارته بضوابط واضحة

منيرة الأمير: قواعد تنظيم إجراءات تخصيص الأراضي الحكومية أنهت الاجتهاد ووضعت إطاراً ملزماً يحمي قرارات «البلدي»

قالت عضو المجلس البلدي م.منيرة الأمير إن وزير الدولة لشؤون البلدية صادق رسميا على قواعد تنظيم إجراءات تخصيص الأراضي وتسليمها إلى الجهات الحكومية والتي أقرها المجلس البلدي سابقا بناء على المقترح المقدم من م.منيرة الأمير، ليبدأ العمل بها كمرجع تنظيمي ملزم يحكم واحدة من أهم صلاحيات المجلس البلدي وأكثرها تأثيرا على التخطيط والتنمية.

وأضافت م.منيرة الأمير: يعد هذا القرار محطة مفصلية في مسار إصلاح آلية تخصيص الأراضي الحكومية، إذ ينتقل الملف من الاعتماد على قرارات متفرقة واجتهادات تنفيذية إلى نظام واضح ومتكامل يحدد الإجراءات والمدد الزمنية والمسؤوليات بدقة، كنت قد تقدمت في وقت سابق بمقترح غير مسبوق يدعو إلى تأصيل وتنظيم عملية تخصيص الأراضي الحكومية عبر قواعد ولائحة موحدة تجمع القرارات السابقة وتستكمل ما شابها من نقص أو غموض بما يضمن استدامة القرارات وحسن تنفيذها، وأكدت حينها أن صلاحية التخصيص تمثل أداة محورية بيد المجلس البلدي لتحقيق الرؤية التنموية للدولة، إلا أن غياب إطار تنظيمي شامل أدى إلى تفاوت في التطبيق بين الجهات وتأخر تسلم مواقع مخصصة لسنوات وبقاء أراض حكومية دون استغلال رغم صدور قرارات تخصيصها.

وتابعت: في الجانب القانوني، استندت في مقترحي إلى المادة 21 من القانون المنظم لعمل المجلس البلدي والتي تمنح المجلس صلاحية إقرار اللوائح المنظمة للأنشطة والخدمات البلدية، وتنظيم أعماله واختصاصاته بما يشمل تنظيم إجراءات التخصيص والنص القانوني لم يحصر أنواع اللوائح، ما يمنح المجلس مساحة تشريعية كافية لإقرار قواعد خاصة بالتخصيص تنظم إجراءاته وتوحد مرجعيته، وتسد الفراغ التنظيمي القائم منذ سنوات.

وذكرت أن القرار جاء في صيغة تنظيمية تفصيلية وحدد مسارا واضحا لطلبات تخصيص الأراضي سواء كانت تخصيصا جديدا، أو نقل تخصيص أو توسعة أو زحزحة، حيث أوجب تقديم الطلب رسميا لبلدية الكويت مرفقا بكافة البيانات الفنية والمخططات المطلوبة، كما نظم القرار الحالات التي يكون فيها التخصيص بناء على اقتراح أحد أعضاء المجلس البلدي مع إلزام الجهاز التنفيذي بالتنسيق مع الجهة الحكومية المختصة وأخذ موافقتها قبل رفع الموضوع للمجلس، وأولى القرار أهمية خاصة للجوانب التخطيطية، إذ ألزم إدارة المخطط الهيكلي في بلدية الكويت بالتأكد من توافق المشروع مع استعمالات المنطقة، وعدم تعارض الموقع مع المشاريع المستقبلية المعتمدة بالمخطط الهيكلي العام للدولة وربط الموقع بشبكة الطرق والمشاريع المجاورة.

وأوضحت أنه اشترط أخذ موافقات وزارات الخدمات والجهات ذات العلاقة، للتأكد من خلو الموقع من أي خدمات حالية أو مستقبلية تعيق التنفيذ، وللمرة الأولى وضع القرار سقفا زمنيا صارما للتعامل مع الأراضي المخصصة، حيث نص على مهلة سنتين كحد أقصى لاستلام الموقع من تاريخ صدور قرار التخصيص النافذ والتزام الجهة الحكومية بالبدء في تنفيذ مشروعها خلال أربع سنوات من تاريخ التخصيص وتنظيم إجراءات التمديد وفق ضوابط واضحة وتقرير تفصيلي يوضح أسباب التأخير.

ولفتت إلى أنه في حال عدم الالتزام يتم اتخاذ إجراءات إلغاء قرار التخصيص، وسحب الموقع بعد استكمال المخاطبات الرسمية مع إخطار المجلس البلدي بذلك، حيث تناول القرار بشكل مفصل آلية التعامل مع المواقع التي تحتوي على عوائق، وأجاز قيام البلدية بإزالة العوائق إن أمكن وفق الإجراءات المعمول بها أو تسليم الموقع بالعوائق للجهة الحكومية لتقوم بمعالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة، مع إخطار البلدية بما يتم.

وفي خطوة تعزز الشفافية والحوكمة، ألزم القرار الجهاز التنفيذي بإنشاء نظام إلكتروني متكامل لمتابعة وتنظيم إجراءات التخصيص يوضح الطلبات قيد الدراسة لتفادي تعارض التخصيص على الموقع الواحد والمواقع الصادر بشأنها قرارات تخصيص ومواعيد الاستلام والتنفيذ للمواقع التي تم سحبها، أو إلغاء تخصيص المشاريع التي بدأت فعليا في التنفيذ، كما أن القرار عالج أوضاع المشاريع التي صدرت لها قرارات تخصيص سابقة دون تحديد مدد زمنية، حيث نص على بدء سريان المدد والإجراءات الجديدة عليها فور دخول القرار حيز النفاذ، ما ينهي حالة الجمود التي استمرت لسنوات.

وينظر إلى اعتماد هذه القواعد على أنه إنجاز تنظيمي وتشريعي مهم يعزز كفاءة العمل البلدي ويرفع مستوى الانضباط في إدارة أملاك الدولة، ويضمن توجيه الأراضي الحكومية نحو مشاريع جادة وقابلة للتنفيذ.

ويعكس القرار في مضمونه رؤية م.منيرة الأمير التي أكدت أن وضوح القواعد والإجراءات هو الأساس لضمان العدالة والسرعة في الإنجاز واستدامة قرارات التخصيص، لا سيما في ظل توسع المشاريع الحكومية، وتزايد الحاجة إلى مواقع منظمة وجاهزة، وبنشر القرار في الجريدة الرسمية يبدأ العمل به رسميا ليشكل مرجعا تنظيميا جديدا لملف التخصيص، وأحد أبرز محطات تطوير العمل المؤسسي داخل المجلس البلدي.

البلدية: رفع 12 «شاليهاً متنقلاً» و4 سيارات مهملة في منطقة الهجن

جانب من رفع الشاليهات المخالفة

أعلنت إدارة العلاقات العامة في البلدية عن مواصلة الفرق الميدانية لإدارات النظافة العامة وإشغالات الطرق تكثيف جولاتها التفتيشية لرصد وإزالة مخالفات لائحتي النظافة وإشغالات الطرق في كل المحافظات وتفعيل الدور الرقابي للأجهزة الرقابية لتطبيق قوانين البلدية بالتعاون مع الجهات المختصة.

وفي هذا السياق، قال مدير فرع بلدية محافظة الأحمدي سعد الخرينج إن الهدف من تكثيف الجولات الميدانية رصد المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، لافتا إلى أن فريقه الرقابي يولي اهتماما بالغا برفع مستوى النظافة بالمناطق التي تقع تحت مسؤوليته، فضلا عن رفع كل ما يشوه المنظر الجمالي ويعمل على إشغال الطريق بجميع المناطق.

وذكر أن الجولة أسفرت عن رفع 12 شاليها متنقلا و4 سيارات مهملة بالإضافة إلى 2 فود ترك مخالفة بمنطقة الهجن، مبينا عدم تهاون الفريق الرقابي في اتخاذ كل الاجراءات القانونية حيال المخالفين للائحة النظافة العامة وإشغالات الطرق.